

(١٥٤) وعن جعفر بن محمد (ص) ^(١) أنه قال : إذا باع السلطان أو القاضي مال رجل فقصى به ديونه ، فاستحق ^(٢) المال وغاب الغريم أو أفلس ، فليس يرجع على السلطان ولا على القاضي بشئ ^(٣) ، وإنما الدرك على الغريم الآخذ ، وعلى رب المال إن كان له مال .

(١٥٥) وعنه (ع) أنه قال : ليس للوصي أن يتجر بمال اليتيم ، فإن فعل كان ضامناً لما نقص ، وكان الربح لليتيم .

(١٥٦) وعنه (ع) أنه قال في رجل مملوك أعطى رجلاً مالاً ليشتريه به ويعتقه ، قال : لا يصلح ذلك ، فإن فعل ذلك ^(٤) واشتراه به وأعتقه ، ثم علم السيد أن المال كان لعبده ، فالمال له والعبد عبده بحاله ، ولا يجوز عتق من أعتقه إلا أن يدفع إليه المال من عند نفسه ^(٥) .

(١) س ، د ، هـ ، ط ، ع - وعن أبي جعفر محمد بن علي (ص) .

(٢) هـ - واستحق .

(٣) حش - قال في الاختصار : إذا باع السلطان على مدة أو غائب أو طفل ، فالمهدة على البيع عليه ، ولا هدة على السلطان ولا من أقامه السلطان ، وقال في الاختصار (يعني مختصر الآثار) : ما باعه القاضي أو السلطان في ما يجب من دين أو على طفل أو في ما أشبه ذلك ، فليس على من أمر ببيع ذلك هدة ولا درك ، وذلك في مال من يبيع عليه أو في ذمته إن لم يكن له مال ، تمت الحاشية .

(٤) حذف في هـ ، د .

(٥) حش ي - من مختصر الآثار ، ومن اشترى مملوكاً ، فأصاب منه مالا فإن المال لبايعه إلا أن يكون المبتاع اشترطه في عقد البيع ، فإن اشترطه فليس للبائع أكثر من ثمن العبد ، وهذا لأنه شيء يكون للعبد وفي يديه إذا كان مجاوزاً لثمنه ، فليس ذلك بما يدخل مدخل الرباء المنهى عنه ، سيما إن كان عروضاً أو كان عيناً ، واشترى العبد بورق أو ورقاً واشترى بعين ، تمت الحاشية .

ومن الاختصار - قال جعفر بن محمد الصادق (ص) في رجل اشترى سلعة من رجل ثم استقاله ، فأبى أن يقبله ، فترك له من الثمن ، فأقاله على ذلك ، قال ، يأخذ منه ما ترك له إن كان قد أقاله وإن كان البائع اشترى منه السلعة بدون ما باعها به منه ، فذلك جائز ، والإقالة لا تكون بوضع شيء من الثمن ، وقال في مختصر الإيضاح : من اشترى ثوباً بعشرة فاستقال صاحبه ، فأبى ، فقال خذ خمسة خذ ثوبك ففعل بالإقالة تلزمه ويرد الخمسة ، ومن رد ثوباً على البائع ، فأبى أن يقبله إلا بوضيعة (؟) =